

Distr.: General  
30 May 2021  
Arabic  
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم  
المتحدة للسكان ومكتب الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2021

من 7 أيار/مايو إلى 11 كانون الثاني/يناير 2021، نيويورك  
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت  
صندوق الأمم المتحدة للسكان - التدقيق الداخلي والتحقق

صندوق الأمم المتحدة للسكان  
ملحق

المحتويات

الصفحة

2 ..... التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة 2020



الرجاء إعادة استعمال الورق

ملاحظة: جهز صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الوثيقة الحالية برمتها.

260521 250521 21-06862 (A)



## التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

اللجنة الاستشارية الرقابية

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2020

### I. الهدف

1. هذا التقرير موجه للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويوفر ملخصًا للأنشطة ومشورة اللجنة الاستشارية الرقابية ("OAC، أو اللجنة") لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أثناء 2020. وهو مقدم وفقًا للبند 14 من شروط المرجع المعتمدة في 2018، ووفقًا للفقرة 25 (ج) من القسم الرابع، والقسم الفرعي الأول من سياسة المراقبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

### II. أنشطة اللجنة الاستشارية الرقابية لعام 2020

2. أعضاء اللجنة الاستشارية الرقابية. يُعين أعضاء اللجنة لمدة ثلاثة أعوام، قابلة للتجديد مرة واحدة. يمتلك أعضاء اللجنة خبرة في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإشراف والحوكمة والإدارة المالية ورفع التقارير والأخلاقيات والتحقيقات والتدقيق الداخلي والتقييم والتطوير وأمور البرنامج. أعضاء اللجنة جميعًا من خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومستقلين عن إدارته. كان أعضاء اللجنة الذين انضموا جميعًا في 2017، هم: السيد آريال فيسزبين (الأرجنتين)، والسيد إدوارد أوكو (كينيا)، والسيدة إينيري كوينونيس (المملكة المتحدة)، والسيد لويس وونج (أستراليا). ظل المقعد الخامس فارغًا في 2020 مثلما كانت حالته منذ 2017. تشغل السيدة كوينونيس منصب رئيس اللجنة منذ 2017 وحتى تاريخه.

3. وكالة أعضاء اللجنة. انتهت ولاية أعضاء اللجنة في كانون الأول/ديسمبر 2019؛ وتم تمديدها لأول مرة لمدة ستة أشهر، لتنتهي في حزيران/يونيه 2020، ثم لمدة عام واحد، لتنتهي في حزيران/يونيه 2021. توافقت مع الممارسة الفضلى، وأوصت اللجنة أن تكون المواعيد الجديدة متداخلة لضمان السلاسة التاريخية.

4. الاجتماعات. ألغت اللجنة بسبب الجائحة اجتماعًا لها بالحضور الشخصي في نيسان/أبريل 2020 وعقدت بدلاً من ذلك ثلاثة اجتماعات افتراضية (في فترات صباحية ومسائية لاستيعاب المناطق الزمنية المختلفة لأعضاء اللجنة، في 15-17-19 حزيران/يونيه؛ و12-14-16 تشرين الأول/أكتوبر؛ و4-7-10 كانون الأول/ديسمبر 2020).<sup>(1)</sup> ومن بين الأفراد المدعوين إلى الأقسام ذات الصلة من الاجتماعات، نواب المدير التنفيذي (الإدارة) ونواب المديرين التنفيذيين (البرنامج)، والمؤقتون والمعينون حديثًا؛ وإدارة البرنامج والإدارة التشغيلية العليا؛ ومدير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق؛ ومدير مكتب التقييم؛ مستشار شؤون الأخلاقيات؛ ومدير قطاع الخدمات الإدارية؛ والمستشار القانوني؛ ومنسق الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛ وممثلو مجلس مراجعي الحسابات. عقدت اللجنة أيضًا اجتماعات خاصة مع

(1) بسبب الجائحة، تم إلغاء الاجتماع بالحضور الشخصي المخطط له أصلاً بين 1 و3 نيسان/أبريل 2020. وعقدت جميع الاجتماعات اللاحقة افتراضياً في ثلاث فترات صباحية ومسائية لتغطية مختلف المناطق الزمنية لأعضاء اللجنة الاستشارية الرقابية.

مدير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق ومدير مكتب التقييم ومستشار شؤون الأخلاقيات وممثلي مجلس مراجعي الحسابات.

5. *الزيارة الميدانية*. بسبب الجائحة، لم تقم اللجنة بأي زيارة ميدانية في عام 2020.
6. *المجلس التنفيذي*. لإتاحة الفرصة لأعضاء المجلس التنفيذي لطرح الأسئلة عن التقرير السنوي للجنة لعام 2019، حضرت رئيسة اللجنة الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه 2020، وكذلك الدورة غير الرسمية بشأن تقرير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق المُرسَل إلى المجلس التنفيذي في أيار/مايو 2020.
7. *تقديم التقارير*. أعدت اللجنة مذكرات عن كل من اجتماعاتها ووفرت المشورة بناء على مداوات اللجنة إضافة إلى التقارير المكتوبة/الشفهية الموجهة للمدير التنفيذي عن نتائج الاجتماعات.
8. *التوصيات*. قدمت اللجنة توصيات واقتراحات لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في أثناء اجتماعاتها وتابعت تنفيذها من تلك النقطة.
9. *الاختصاصات*. أبلغت الإدارة اللجنة الاستشارية الرقابية بأنها بصدد مراجعة اختصاصاتها حتى تصبح أكثر منفعة للإدارة العليا التي يقودها المدير التنفيذي، وقدمت للجنة مسودة بقصد وضع ملاحظات بشأن ذلك في شباط/فبراير 2021. وأوضحت الإدارة أن أحد أسباب الاختلاف عن عمليات المراجعة السابقة فيما يتعلق بالاختصاصات هو التفكير في التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الأخير، "استعراض لجان الرقابة/التدقيق في نظم الأمم المتحدة".<sup>(2)</sup> وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أن الإدارة، فيما يتعلق بالاختصاصات المقترحة، لم تأخذ بالتوصية قم 1، وهي التوصية الوحيدة التي لم يمثل لها الصندوق امتثالاً كاملاً. وأشارت هذه التوصية إلى إدراج تسلسل إداري إلى الهيئة التشريعية و/أو الهيئة الإدارية للمؤسسة. وقد اشتملت هذه التوصية على معايير اعتماد الاختصاصات رسمياً من قبل الهيئة التشريعية و/أو الهيئة الإدارية وعلى تقديم اللجنة تقاريرها إلى الهيئة التشريعية و/أو الهيئة الإدارية وكذلك إلى الرئيس التنفيذي للمؤسسة. وذكر تقرير وحدة التفتيش المشتركة إلى أن اللجان التي تقدم تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي فقط لا تعتبر مستقلة وفقاً لمعايير الممارسات الجيدة.
10. *التقييم السنوي المعني بكفاءة اللجنة*. لقد قررت اللجنة عدم إجراء تقييم ذاتي بشأن كفاءتها لعام 2020. وارتأت أن تصريف الأعمال في أثناء أزمة الجائحة يتطلب تحديد أولويات الموضوعات التي يتعين معالجتها، بالنظر إلى ضيق الوقت والظروف السيئة. كما قامت اللجنة بتأجيل التقييم الخارجي المقرر إجراؤه لعام 2020، تماشيًا مع التوصية رقم 6 التابعة لوحدة التفتيش المشتركة بشأن مراجعتها لشؤون لجنتي الرقابة والتدقيق التابعتين للأمم المتحدة،<sup>(3)</sup> حتى توافق شبكة اللجان الاستشارية فيما يتعلق بالرقابة/التدقيق التابعة للأمم المتحدة على نهج مشترك واختصاصات مشتركة.

(2) JIU/REP/2019/6 – التوصية رقم 6.

(3) JIU/REP/2019/6 – التوصية رقم 1.

### III. الرسائل والتحديات الرئيسية

11. *جائحة كوفيد-19*. واستعرضت اللجنة إستجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالجائحة، من الناحيتين البرنامجية والإدارية. وأثنت على الاستجابة المنسقة فيما بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمكاتب الميدانية والمقر، واعتبرت أن المؤسسة قد ارتقت إلى مستوى التحدي من خلال الجهود المشتركة لجميع الموظفين. ولفتت النظر، على وجه الخصوص، إلى قدرة المنظمة على تكييف العديد من عملياتها وإجراءاتها الرئيسية لمواجهة التحدي.

12. *التحرش الجنسي (SH) والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (PSEA)*. ورحبت اللجنة بالتركيز المستمر على هذه المسائل وتابعت التقدم المحرز في مسارات العمل المختلفة والتنسيق بين وحدات صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك التدريب؛ بدء تطبيق بروتوكول الشركاء المنفذين - لا سيما تقييم الشركاء المنفذ للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وتطوير بروتوكول لتبادل المعلومات حول الادعاءات الموثوق بها المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإدخال نموذج إلكتروني للإبلاغ عن الحوادث بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما أبلغت اللجنة بالأعمال التحضيرية والأولويات الاستراتيجية التي ستكون ضمن اهتمامات الرئاسة المقبلة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث سيرأس المدير التنفيذي هذه اللجنة في عام 2021. وأثنت اللجنة على التقدم المحرز، إلى التعاون النشط بين المؤسسات وبين الوكالات. ومع ذلك، فقد تم إرسال تحذير إليها بشأن استدامة المبادرات بمرور الوقت، خاصة مع زيادة انتشار الوباء من مخاطر العنف الجنساني والجنسي.

13. *إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعملية إدارة التغيير*. ولاحظت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ما ساهم أيضًا في التحول إلى طرائق عمل جديدة بين عشية وضحاها تقريبًا. كما أطلعت اللجنة الاستشارية الرقابية بانتظام على حالة تنفيذ مبادرات إدارة التغيير في صندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلاً عن مبادراتها الخاصة بتغيير الثقافة.

14. وفي سياق جهود إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي، تواصلت اللجنة وضع ملاحظاتها حول مدى تعقيد نظام المنسقين المقيمين ومخاوفها فيما يتعلق بتمويل النظام الذي يظل عنصرًا حاسمًا، إلى جانب تبادل المعلومات مع المنسق المقيم. وأعربت اللجنة عن تقديرها للانضباط الذي كان سببًا في دفع صندوق الأمم المتحدة للسكان مساهمته التي وُضعت في ميزانية مشاركة التكاليف مع المنسقين المقيمين.

15. *مؤتمر قمة نيروبي لعام 2019*. تابعت اللجنة التطور الذي أعقب القمة، عبر إنشاء قاعدة بيانات شاملة لجميع التزامات مؤتمر نيروبي مع التوضيح عن طريق مخطط شبكي، ووضع إطار عالمي للرصد، وإنشاء لجنة رفيعة المستوى فيما يتعلق بمؤتمر قمة نيروبي الدولي للسكان والتنمية الـ 25، بالإضافة إلى وضع مسار واضح يمتد لثلاث سنوات من مشاركة شركاء القطاع الخاص الذين قدموا التزامات محددة في القمة. وستتابع اللجنة الاستشارية الرقابية التقدم المحرز في 2021.

16. *التمويل*. تابعت اللجنة التطور بشأن التمويل، ولاحظت وجود وضع أكثر توازنًا بين التمويل الأساسي وغير الأساسي في عام 2020. وتقر اللجنة الاستشارية الرقابية بأن مستوى التمويل بعد عام 2021 غير معروف بشكل كبير وتشجع الإدارة على النظر في سيناريوهات مختلفة للخطة الاستراتيجية 2022-2025، بالإضافة إلى وضع هذه السيناريوهات كأساس لتطوير الميزانية المقابلة. وتوصي اللجنة

بلغت النظر حول ارتفاع تكاليف المعاملات المرتبطة بالجهات المانحة، من حيث مفاوضات الاتفاقات المنفصلة ومتطلبات تقديم التقارير المختلفة والمعقدة في بعض الأحيان، والتي ينبغي أن تنعكس تكلفتها في الاتفاقات. وتوافق اللجنة على الجهود المبذولة لتوسيع قاعدة المانحين للصندوق (بما في ذلك، البلدان المستفيدة من البرنامج) وضمان تمويل أكثر استدامة مع التأكيد على أن التعامل مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص ينطوي أيضًا على تكاليف عالية للمعاملات.

17. مكتب الشؤون الإنسانية. تم إطلاع اللجنة الاستشارية الرقابية على آخر التطورات المتعلقة بإنشاء مكتب الشؤون الإنسانية وتطوره. ولاحظت اللجنة التركيز الواضح على خدمات الصحة الإنجابية والجنسية وعلى العنف القائم على نوع الجنس، حيث زاد انتشار هذا العنف في أثناء تفشي الجائحة.

18. تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظام تخطيط موارد المؤسسات. في التقارير السابقة، لاحظت اللجنة وجود تعقيدات وتحديات مرتبطة بتحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة. قد تم إطلاع اللجنة على التطورات، بما في ذلك القرار المتعلق بوضع نظام مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيد التنفيذ، والقرار النهائي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بوضع نظام تخطيط موارد المؤسسات، لكن بشكل مستقل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لدعم نموذج أعمال الصندوق واحتياجاته، مع التواصل بسلاسة مع نظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تلك الخدمات التي سيواصل البرنامج الإنمائي تقديمها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظت اللجنة إعادة التقييم اللازمة للجدول الزمني الجديد لتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات، ما أدى إلى تأخير تقريبي لمدة ستة أشهر، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار على دورة ميزانية 2022-2025. وشددت اللجنة على الحاجة إلى التواصل المستمر فيما يتعلق بتنفيذ تخطيط موارد المؤسسات وأثره على الموظفين الحاليين.

19. وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، اعتبرت اللجنة، مثل جميع اللجان المماثلة الأخرى في نظام الأمم المتحدة، أن المخاطر السيبرانية مسألة مهمة يجب التركيز عليها، ولا يقتصر هذا على "احتمالية حدوثها" ولكن عبر التحضير لـ "توقيت حدوثها". عرضت الإدارة على اللجنة المخاطر الإلكترونية التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك مستوى خبرة الصندوق في هذا المجال. وأوصت اللجنة بشدة بالتنفيذ السريع لتدابير التخفيف المقترحة وبتوفير التمويل الاستثماري اللازم لتعزيز معالجة صندوق الأمم المتحدة للسكان للمخاطر الإلكترونية.

20. إطار عمل الرقابة الداخلي، إدارة المخاطر وتخطيط الموارد في المؤسسات. كما كان الحال في الأعوام السابقة، حصلت اللجنة على معلومات منتظمة حول كيفية تطور إطار عمل الرقابة الداخلية ولاحظت، مع إبداء تقديرها، التقارب بين الجهود المتعلقة بإطار عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المؤسسات وتخطيط موارد المؤسسات. وتابعت اللجنة تطوير سياسة جديدة بشأن إدارة المخاطر المؤسسية وتم تقديمها بالنهج الاستراتيجي الذي اتبعته الإدارة لتطويرها، مع ملاحظة التأخير الناجم عن التأثير المشترك للجائحة والعديد من المبادرات الرئيسية الجارية في وقت واحد، على سبيل المثال لا الحصر - تخطيط موارد المؤسسات وإدارة المخاطر المؤسسية وتنفيذ العملية الجديدة الخاصة بضمان "الميل الأخير" للشركاء المنفذين. يساور اللجنة القلق إزاء توقع انخفاض وتيرة عمليات تقييم المخاطر البرمجية، ما قد يؤدي إلى الجمود وانخفاض القدرة على التكيف. وحثت اللجنة المنظمة على إنهاء سياسة إدارة المخاطر في المؤسسات وبيان تقبل المخاطر بأسرع ما يمكن.

21. *إدارة الاحتيال*. لاحظت اللجنة المستوى المحدود للأنشطة في هذا المجال - بالنظر إلى الاهتمام بتطوير تخطيط موارد المؤسسات. وتوصى بأن يتضمن النظام الجديد الخاص بتخطيط موارد المؤسسات ضوابط تتعلق، من بين أمور أخرى، بمخاطر الاحتيال.

22. *إدارة سلسلة الإمدادات*، بما في ذلك ضمان "الميل الأخير". أعربت اللجنة، بعد ملاحظتها التقدم الكبير المحرز في العام الماضي فيما يتعلق بإدارة سلسلة الإمدادات، عن تقديرها للتحسينات المستمرة فيما يتعلق بعملية ضمان "الميل الأخير". كان تعزيز خط الدفاع الثاني وتتبع البضائع أمراً بالغ الأهمية في ضمان تسليم الإمدادات في هذه الفترة الحرجة ذات الصلة بأزمة كوفيد. ولاحظت اللجنة أن إنشاء وحدة إدارة سلسلة الإمدادات لا يزال قيد التقدم، وتتوقع الانتهاء من إنشائها بنهاية عام 2021.

23. *تقييم الشركاء المنفذين*. إضافة إلى تقييمات إدارة سلسلة الإمدادات، لاحظت اللجنة تقييمين آخرين مستقلين للشركاء المنفذين: التقييمات الدقيقة للنهج المنسوق للتحويلات النقدية وتقييمات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبينما يعتبر كل منها مهماً بشكل منفرد، تُجرى هذه التقييمات بواسطة أقسام مختلفة بأطر زمنية مختلفة، ما يجعل هناك خطراً في وجود نتائج غير مترابطة وإرهاق "التقييم" بين شركاء التنفيذ. أوصت اللجنة بنهج أشمل لتقييمات شركاء التنفيذ داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومدمج، حيث أمكن، مع الوكالات الشقيقة.

24. *المشتريات*. في تقريرها لعام 2019، أشارت اللجنة بتقدير إلى التقدم المحرز في معالجة حالات التأخير في عملية الشراء بمساعدة تدابير تخفيف محددة وتعيين موظفين مسؤولين عن تنفيذ تلك التدابير. وقد أدى ذلك إلى تسليم للإمدادات الحيوية على نحو أكثر مرونة في سياق الإغاثة من الجائحة. وترى اللجنة أن الأزمة قد عجلت بالحاجة إلى ضمان استعداد المؤسسة لتسليم إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان بأمان وسرعة، وأن هذه الدروس ستنتقل إلى مرحلة ما بعد الجائحة.

25. *لجنة استعراض الموردين ولجنة استعراض الشركاء المنفذين*. في أعقاب المخاوف التي أثارها اللجنة في التقارير السنوية السابقة، كان من دواعي سرور اللجنة أن تستعرض مع الإدارة النهج الجديد المقترح، الذي يهدف إلى التمييز بين (أ) الموردين التجاريين - تتم الاستعانة بمصادر خارجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - و(ب) الشركاء المنفذين - الذين يتم التعامل معهم وفقاً لسياسة جديدة بشأن استعراض الشركاء المنفذين والعقوبات الخاصة بهم، والتي تشمل لجنة استعراض الشركاء المنفذين. وتلاحظ اللجنة أن قطاع الخدمات الإدارية سيكون بمثابة الجهة المالكة لهذه السياسة، وسيستضيف لجنة استعراض الشركاء المنفذين. هذا تطور جدير بالترحيب بشكل كبير من شأنه أن يعزز توقيت الإجراءات بعد التحقيقات التي أثبتت ارتكاب خطأ مرتبطاً بالشركاء المنفذين، ويساعد في تقليل تكس التقارير الحالي الذي ينتظر اتخاذ إجراءات بشأنه. ومع ذلك، لا تزال عملية استعراض الشركاء المنفذين والعقوبات الخاصة بهم تعتمد على نتائج تحقيق مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق، ولا يزال يجب أن يحدث ذلك في الوقت المناسب لتجنب الاختناقات التي حالت دون الاستجابة المناسبة للدعايات المتعلقة بالشركاء المنفذين. وبمجرد أن يصبح الإجراء الذي سيؤديه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جاهزاً للعمل بشكل كامل، وأن يصبح للسياسة الجديدة المتعلقة بالشركاء المنفذين من الوقت المناسب للتنفيذ بشكل كامل، يمكن للمؤسسة أن تنتظر في إصدار تقرير سنوي يمكن أن يكون بمثابة دروس مستفادة وسيكون لهذا التقرير قيمة رادعة للأخطاء أيضاً.

26. *الموارد البشرية*. اجتمعت اللجنة مع مدير قطاع الموارد البشرية، وناقشت التقرير الموجز الخارجي وعملية إعادة التنظيم الجارية واستراتيجية الأفراد. ولاحظت اللجنة أنه استجابةً لتقرير عام 2019 الذي يسلط الضوء على نقص الموارد، سواء من حيث المخاوف الميدانية أو بعض المهام المؤسسية، فإن عدد وظائف الموارد البشرية سيرتفع تدريجيًا من 29 إلى 51. كما لاحظت اللجنة، على وجه الخصوص مع إبداء التقدير، أن جزءًا كبيرًا من الوظائف سيكون ميدانيًا، ما يعكس النتائج التي حصلت عليها اللجنة من الزيارات الميدانية. من الواضح بشكل متزايد أن مهمة الموارد البشرية ستتطلب موظفين أكثر تخصصًا، مثل متخصصين في جمع وتحليل البيانات، وأخصائيين في الصحة العقلية وموظفين بمجالات متنوعة، وما إلى ذلك. وهذا يعني مجموعات مختلفة من المهارات، وأقر المدير بأن التحول والانتقال بمثابة مصدر قلق للموظفين. وطالبت اللجنة أن تعالج المؤسسة هذه المسألة على وجه السرعة لتجنب امتدادها إلى التحقيقات الرسمية، ما سيزيد من ثقل عبء العمل بالفعل على مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق.

27. كررت اللجنة توصيتها التي أرسلتها منذ وقت طويل بأنه لتجنب التأخير في التعيين المؤدي إلى التأخير في التكاليف وإنجاز الأنشطة الحاسمة، يتعين أن تنظر المؤسسة في تفويض السلطة للتكليف ببعض الوظائف، بما في ذلك الخبراء الاستشاريين في المقر، وهذه المشكلة ظلت قائمة دون حلول.

28. *القوائم المالية والاجتماعات المعقودة مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة*. عرضت الإدارة على اللجنة النهج المتبع لإعداد القوائم المالية لعام 2020، بما في ذلك الأموال التي تم تحويلها إلى الشركاء المنفذين نقدًا أو عينًا. ومن خلال هذه العروض التقديمية، رأت اللجنة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يبدو سائرًا على المسار الصحيح، بشأن عملية ضمان "الميل الأخير" كمثال. إلا أنه من غير المؤكد أن مستوى الضمان يمكن الوصول إليه فيما يتعلق بالتحويلات النقدية إلى الشركاء المنفذين، نظرًا إلى القيود الناجمة عن أزمة كوفيد. اجتمعت اللجنة مرتين بممثلي مجلس مراجعي الحسابات في عام 2020، وأشارت إلى فقرة التأكيد على القوائم المالية لعام 2019، وأعربت عن أملها في عام 2020 في تجنب هذا الاهتمام بالقوائم المالية.

29. *وظيفة التقييم*. أشارت اللجنة، في أحد تقاريرها المرسلة إلى المدير التنفيذي، أن إحصاءات التنفيذ التي قدمها مكتب التقييم كانت تتعلق بنقاط الإجراء المدرجة في استجابات الإدارة، ولا تتعلق بالتوصيات في حد ذاتها. ولاحظت اللجنة أن هذا التمييز مهم لفهم الإحصاءات المقدمة إلى الإدارة أو المجلس التنفيذي. وأوصت اللجنة الاستشارية الرقابية بعرض مستوى تنفيذ توصيات التقييم في حد ذاتها. ولاحظت اللجنة أيضًا أن المعلومات كانت محدودة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في التقييمات اللامركزية.

30. *مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق - التحقيق*. وواصلت اللجنة الإشارة إلى ارتفاع عدد الحالات الجديدة التي لا يبدو أنها تضررت جراء نقشي الجائحة. في نهاية عام 2020، نتج عن ذلك مستوى آخر غير مسبوق من القضايا المفتوحة بالرغم من التزام فريق التحقيق الكبير. ويعزى ذلك إلى عدد القضايا التي تم ترحيلها بسبب عدم كفاية موارد التحقيق، والجمع بين معدلات الوظائف الشاغرة المرتفعة وعدد الوظائف المحدود، مع ندرة الاستشاريين المتاحين. يظل عدد القضايا التي يتناولها محققو مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق كبيرًا لدرجة لا يمكن تحملها، من وجهة نظر اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، فنظرًا إلى التركيز الرئيسي على مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين (SEA) وجميع أشكال التحرش وإساءة استعمال السلطة، أعربت اللجنة عن قلقها من أن المسائل التي تتعلق بالاحتيال قد لا تحظى بالاهتمام الكافي. كما لاحظت اللجنة العبء الإضافي الذي تتعرض له قدرات مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق

مع زيادة الاشتراطات المتعلقة بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة والجهات الأخرى، ولا سيما المسائل المتعلقة بالتحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين، بالرغم من تقلص مشاركة المكتب في الجهود المشتركة بين الوكالات والدعم المباشر من مدير المكتب.

31. مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق - التدقيق الداخلي. لاحظت اللجنة تأثير الجائحة الذي تطلب تنقيح خطة التدقيق التابعة لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق لعام 2020: إلغاء المشاركات وإعادة تحديد نطاق لدى الآخرين، والتركيز على العمليات الشاملة (التي تُعد أكثر تعقيداً من عمليات التدقيق لدى المكاتب الميدانية) وتوسيع نطاق التدقيق الحالي عن بُعد ومراقبة طريقة التدقيق مع ممارسة أقصى قدر من المرونة لاستيعاب مواقف الخاضعين للتدقيق. كما أشارت اللجنة بقلق إلى التعاملات التي طال أمدها بشكل متزايد مع الإدارة على المستوى الميداني، ما أدى إلى تأخيرات كبيرة في إصدار التقارير وتقليل تأثيرها، مع استهلاك موارد مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق. وكان لهذا الأمر تأثير سلبي على العديد من المشاركات الأخرى، ما أدى إلى عدم التمكن من الوفاء بخطة التدقيق لديه لعام 2020.

32. من بين التقارير التسعة النهائية التي صدرت بنهاية العام، والتي ترتبط جميعها بالمكاتب القطرية التي تمت زيارتها قبل انتشار الجائحة، لاحظت اللجنة أن 74 في المئة منها تم تصنيفها بأنها "بحاجة إلى تحسينات كثيرة" (31 في المئة في عام 2019) و 13 في المئة "غير فعالة" (23 بالمئة في 2019) أو "بحاجة إلى بعض التحسينات" (38 بالمئة في 2019). ولم يتم تصنيف أي من التقارير كـ "فعالة" (8 بالمئة في 2019). كما ارتأت اللجنة أن تقييمات عام 2020 (و 2019) قد تكون تضررت من اختيار المكاتب القطرية، والتي تشمل أنشطة إنسانية كبيرة أو في سياقات هشة، ومن ثم تنطوي على مخاطر عالية.

33. مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق - الميزانية. ناقشت اللجنة، في اجتماعها الأخير في عام 2020، الاتجاه العام لميزانية المكتب 2022-2025 فيما يتعلق بمقترحات الموظفين، بهدف تنقيح الاقتراح المفضّل في عام 2021. ويرى أعضاء اللجنة أن معالجة القضايا المتراكمة التي تأخرت الاستجابة عليها والرد على الطلبات المتزايدة التي ترد إلى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق تستدعي توفير موارد إضافية لأجلها. وقد أعطى ذلك دعماً في طلب وظائف إضافية لزيادة المعدل الذي يمكن به إدارة الاستعراضات الأولية للادعاءات، الأمر الذي يؤدي إلى مركزية في إدخال المعلومات. كما لاحظت اللجنة توفر خيارات مختلفة لزيادة موظفي التدقيق. وأيدت اللجنة طلب النائب المدير ذي الدرجة الوظيفية DI الذي سيقدم الدعم لعدد أكبر من موظفي مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق وسيساعد في إدارة وتوفير الخدمات للطلبات المتعلقة بولاية المكتب. ومن شأن المنصب أيضاً تحسين تخطيط التعاقب الوظيفي في المستقبل.

34. أعربت اللجنة عن تقديرها لقرارات الإدارة بشأن مخصصات ميزانية مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق للفترة 2022-2025، أي ثلاث وظائف إضافية فيما يتعلق بمهام التحقيق وموظف مساعد خاص. وأشارت اللجنة النقص في الموارد المطلوبة، وبينما تترك توارد العديد من طلبات الموارد على المؤسسة، فتري أن عدد الوظائف المخصص قد لا يكون كافياً للتصدي للمخاطر الحرجة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

35. مكتب الأخلاقيات. يقع على عاتق اللجنة وفقاً لاختصاصاتها مسؤولية تقديم المشورة إلى المدير التنفيذي بشأن أنشطة مكتب الأخلاقيات. اجتمعت اللجنة مع مسؤول شؤون الأخلاقيات الجديد وتتطلع إلى



نتائج استعراض تحليل التكلفة/الفوائد الخاص ببرنامج الإقرار المالي الذي تم إجراؤه في عام 2020. بعد أن لاحظت اللجنة أن موارد المكتب قد استُفِدَتْ حتى العدم، رحبت اللجنة بالزيادة المتوقعة في الموارد كجزء من ميزانية 2022-2025.

36. التوصيات الناجمة عن مراجعات وحدة التفتيش المشتركة. كررت اللجنة توصيتها من العام الماضي بإيلاء الاهتمام برصد توصيات وحدة التفتيش المقترحة في إطار رصد توصيات التدقيق التي يقدمها مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق ومجلس مراجعي الحسابات، أي من خلال لجنة رصد التدقيق، مع الاستمرار في المصادقة على التنفيذ بالاشتراك مع مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق باعتبارها جهة التنسيق لوحدة التفتيش المشتركة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

#### IV. الخاتمة

37. نظرًا إلى أن ولاية اللجنة الحالية ستنتهي في حزيران/يونيه 2021، فإن اللجنة ليست في وضع يسمح لها بتحديد الأمور التي قد ترغب اللجنة الجديدة في النظر فيها. وتتوقع اللجنة بالكامل متابعة اللجنة القادمة جميع المسائل التي تدخل في نطاق ولايتها، والتي لم يكن المدير التنفيذي، وقت كتابة هذا التقرير، قد انتهى من مواجهتها واعتماد حلولها.

38. تعرب اللجنة عن شكرها للمديرة التنفيذية ونائبي المديرين التنفيذيين السابقين والحاليين وكبار الموظفين وموظفي مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق ومكتب التقييم ومجلس مراجعي الحسابات وغيرهم من موظفي إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان والعاملين فيه الذين شاركوا بنشاط في أنشطة اللجنة وتعاونوا معها في الاضطلاع بمسؤوليات اللجنة في دعم المديرة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتها الائتمانية للمجلس التنفيذي وفقًا لسياسة الرقابة اعتمدها المجلس التنفيذي.

39. نظرًا إلى أن هذا هو آخر تقرير للجنة بتشكيلتها الحالية، فإنها ترغب في التويه والإعراب عن تقديرها الشديد للتعاون الممتاز والمساعدة التي توفرت لها في السنوات الأربع الماضية من قبل أمانة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق ومديرته، السيدة. فابيان لومبير.